الأمم المتحدة S/2004/910

مجلس الأمن

Distr.: General
18 November 2004
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيطكم علما بالتطورات الأخيرة التي استجدت في كوت ديفوار، لعرضها على مجلس الأمن ليحدد الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها حكومة كوت ديفوار في هذا الصدد.

ففي يوم السبت ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، جد حادث، لم تتبين بعد ملابساته والجهة المسؤولة عن ارتكابه، أودى بأرواح ثمانية جنود فرنسيين من قوة ليكورن، ومواطن أمريكي، وجرح نحو ثلاثين جنديا فرنسيا من تلك القوة.

ورئيس جمهورية كوت ديفوار، وحكومة كوت ديفوار وشعبها يطلبون إليكم أن تعربوا باسمهم مرة أخرى عن تعازيهم للحكومة الفرنسية ولأسر الضحايا، وتمنياتهم بالشفاء العاجل للجرحى، وتعاطفهم مع أهالي جميع ضحايا هذا الحادث.

فذكرى الذين سقطوا في هذا الحادث، وشرف الناجين الفرنسيين من هذه الكارثة وشرف قوات الدفاع والأمن الإيفوارية، إنما يملي أن تقوم جهة محايدة بتقصي حقيقة ما حدث واستجلاء ملابساته، وتحديد هوية المسؤولين عنه. فهذا هو السبيل الوحيد الذي يجب سلوكه لتوقيع عقاب عادل على مرتكبي الأخطاء التي تسببت في هذا الحادث الأليم.

ورئيس جمهورية كوت ديفوار وحكومتها وشعبها يتركون لكم حرية اتخاذ التدابير التي ترونها صالحة للمسارعة بفتح تحقيق دولي مستقل بشأن هذا الحادث.

وبالرغم من هذه الشكوك، هاجمت قوات ليكورن بعد خمسة دقائق من وقوع الحادث، بناء على شبهات تحولت لديها إلى يقين، وبأمر صريح من رئيس الجمهورية الفرنسية، الطائرتين العسكريتين التابعتين لكوت ديفوار المشتبه في أنهما كانتا وراء الحادث، ودمرتهما وهما رابضتين في مطار ساموسوكرو.

191104 191104 04-61531 (A)
0461531

وفتحت القوات الفرنسية النار أيضا على طائرة إيفوارية أخرى عندما كانت تهم بالهبوط، فجرحت قائدها ومدنيين كانا على منتها، وألحقت بها أضرارا فادحة.

وفي أبيدجان، هشم أفراد القوة بالفؤوس أربع طائرات عسكرية إيفوارية كانت رابضة و لم تكن قد قامت بأي نشاط جوي في ذلك اليوم. وأطلقوا صاروخا دمروا به مدفعا مضادا للطائرات لم يكن في حالة تأهب مما تسبب في مقتل جنديين إيفواريين.

وهاجمت القوة حتى الطائرتين المدنيتين اللتين يستخدمهما رئيس الجمهورية الإيفوارية في تنقلاته، وهما من طراز غرومان، ويرمزان إلى سيادة بلدي، وكانت الطائرتان أعيرتا قبل أيام قليلة إلى مسؤولين سياسيين فرنسيين من أعضاء الحزب الحاكم للاستعانة بهما في محاولة لم يكتب لها النجاح لإنقاذ صحفيين فرنسيين اختطفا في العراق.

وفيما يلي الملاحظات التي تبديها حكومة بلدي على هذه الإجراءات العنيفة التي اتخذتها فرنسا في كوت ديفوار:

١ - هذه الأعمال التي وصفتها أعلى مستويات السلطة الفرنسية بالانتقامية لا تستند حتى الآن سوى إلى قناعة هؤلاء المسؤولين بتوفر جميع الشروط التي تخول ممارسة حق الدفاع عن النفس. ولا يستند هذا الاقتناع الراسخ لديهم إلى أي دليل دامغ على أن الحادث كان بفعل مدبر، أو ما يثبت بصورة محايدة تحديد الجهة المسؤولة عن الحادث. فهي أعمال تنطلق من موقف متحيز سلفا. وهي أعمال منحازة.

٢ - هذه الأعمال قامت بها قوة ليكورن لحسابها وهي تتسم بالشطط بشكل متعمد و لم تكن في إطار أي من المهمتين المنوطتين بها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٢٨ (٢٠٠٤). وربما كان من الأيسر تفسيرها وفهمها لو أنها اتخذت في سياق لا يحيد عن الولاية المنوطة بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وهو ما كان سيخضع عمليات قوة ليكورن لقيادة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٣ - مما يثير الشبهات حول دوافع هذه الأعمال الموغلة في الوحشية وانعدام الحياد المفضوح لدى الجانب الفرنسي، أن المعدات التي ألحقت بها أضرار قاضية لم تكن فرنسية المنشأ. فلو تمت المسارعة بتنفيذ الإجراء المقترح أعلاه، لأمكن الحد كثيرا من هذا الانحياز، بل ومحوه بالكامل.

٤ - الأولى بفرنسا أن تقدم اعتذارها وتجبر الضرر الناشئ عن هذه الأعمال غير الودية المسيئة لشرف وسيادة دولة تستفيد من المساهمة الفرنسية في المساعدة على استعادة وحدة أراضيه.

وبشيوع خبر هذه الأعمال التدميرية، خرج أناس عزل من الفتيان وفتيات إلى الشوارع لمعاينة الوقائع في أبيدجان والتعبير عن استهجانهم.

وفي مطار أبيدجان وكودوي وبخاصة أمام ساحة فندق إيفوار الذي تحجز فرنسا جميع حجراته، وفي المناطق المحيطة بمحل إقامة رئيس الدولة، أوقع، ما يسمى بطلقات النار التحذيرية لجنود قوة ليكورن، عشرات القتلى ومئات الجرحى. وهكذا، ترتكب مجزرة بحق المتظاهرين المسالمين بدعوى حماية أرواح أفراد الجالية الفرنسية والأجنبية، والحال أنه لم يكن ثمة أي خطر يهدد حياتهم في تلك الأماكن.

فإطلاق الرصاص لأسباب هي أبعد ما تكون عن حفظ النظام، لا يندرج هو الآخر ضمن الولاية التي حددتها الأمم المتحدة. ولا بد من فتح تحقيق دولي في هذا الشأن أكون ممتنا لو أمرتم به وتابعتموه.

ثم إن هذه الأعمال تعزز اقتناع الايفواريين بانحياز فرنسا في تسوية الأزمة الإيفوارية، وشعورهم بأن قوة ليكورن لا تقيم وزنا لأرواح الشباب الإيفواريين.

فعودة أفراد هذه القوة إلى ثكناتهم ودمجهم ضمن قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من شأنه أن يعيد الهدوء إلى أبيدجان، ويطمئن الإيفواريين بأن القوات العاملة في كوت ديفوار بموجب ولاية من الأمم المتحدة تعتبر محايدة من الناحية الرسمية.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأوجه انتباهكم مرة أخرى إلى ضرورة الدخول بحزم ودون إبطاء في عملية لتجريد المقاتلين السابقين من أسلحتهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع لتتسنى، في أجواء سياسية واجتماعية هادئة، مواصلة إجراءات إقرار التشريعات والنظم المنصوص عليها في اتفاق لينا س - ماركوسي، واتفاق أكرا الثالث.

وجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن من بين التشريعات المعتزم إقرارها، هناك أربعة تشريعات لم يعرضها بعد على نظر الحكومة وزراء الاتصالات، والعدل، والداخلية، ومعظمهم من ممثلي القوات الجديدة. ويتعلق الأمر بتشريعات بشأن وسائط الإعلام، وقانون الجنسية، وتعيين أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة وتشكيلها.

وأخيرا، فإن تأييدكم الرسمي لمشروع إجراء استفتاء على التعديل المقترح على المادة ٣٥ من دستور كوت ديفوار، سيسمح بالمحافظة على دستورية التنقيح بإدراجه في سياق الفرصة التي ستتيحها عمليه تجريد المقاتلين السابقين من أسلحتهم وتسريحهم وإدماجهم في المجتمع متى توفرت جميع الإمكانات.

وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن

(توقيع) فيليب **دجنغوني – بي**
السفير
الممثل الدائم